

في نظرية القوة الفائقة الأصول الغربية وإسقاطاتها على الوضع العربي

الدكتور سعيد عيادي

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

جامعة سعد دحلب - البليدة

ملخص:

تعدّ نظرية القوة الفائقة من بين النظريات الرئيسية في الدراسات السوسيولوجية وخاصة منها نظريات علم الاجتماع السياسي، وقد تناوّلها كثير من علماء الاجتماع من زوايا ومنطلقات مختلفة، لكونها تتعلق بتفسير الكثير من التغيّرات والأحوال التي تمسّ الحياة الاجتماعيّة، وتؤثر في مساراتها، كما أنها تتناول العلاقة الرابطة بين النظام السياسي ومختلف الفئات الاجتماعيّة في تنظيم وترتيب العلاقات الاجتماعيّة بين هذه الفئات، وتركزت الدّراسات السّوسيولوجيّة على إظهار ملامح التوترات الاجتماعيّة من إضرابات وممارسات عنيفة واعتداءات، والتي تكون لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالممارسات التنظيميّة والإداريّة والاجتماعيّة التي تسعى الأنظمة الممارسة لوسائط القوّة الفائقة التي فرضها فرضاً بما لا يتوافق والتطلّعات الاجتماعيّة والمهنية والسياسية لهذه الفئات.

أصل الموضوع وإشكاليته:

من الطبيعي هنا أن نضع الأصبع من البداية على مكوّنات مفهوم نظرية القوّة الفائقة، نستوضحه ونستجليه ونقف على طبيعته وبنيته والوقوف على ما تتضمنه من روافد ووحدات، وما هي العلاقة الممكنة بين نظرية القوة الفائقة والاتجاهات السياسية التي تميل إلى القيام بممارسات طغيانيّة، متخذاً إياها قاعدة فلسفية لتنظيم سياسي يستولي على مقاليد السّلطة ويخضع مؤسّساتها لإعادة بلورة جوهرية للأفكار والأفعال تتعارض أحيانا مع الالتزامات الدّستورية للدولة تجاه مواطنيها، ويتحوّل في ظلّها كيان الدولة من دولة - أمة تفرض احترام دولة الحقوق والواجبات الدستورية إلى دولة - سلطة

تعمل على قمع الحريات ومصادرة حقوق المواطنين والسعي إلى إخضاعهم إخضاعاً صارماً، في حين أن المشكلة الأخلاقية للسلطة التي تنشأ نتيجة هذه العلاقة السببية هي أنها ستحوّل بفعل هذه الممارسة إلى سلطة منغلقة وغير منفتحة، ففي كل فلسفة سياسية متشددة وفي كل فكر تطبيقي لهذه الفلسفة قد تنتهجه، تتقاصر بعض الأنظمة السياسية بفعل انغلاقها قصوراً كبيراً تجاه الالتزام بقضية الوعي التاريخي في ممارستها للسلطة، الذي يجب أن تضطلع به عادة السلطة والدولة وترعى فاعليتها⁽¹⁾.

الذي يقوم ببناء فلسفة سياسية لنظام سياسي متشدد أو يساعد على تكريسها قد يلغي بذلك حركتها التاريخية، قد يتجاف ويتجاف في عملية البناء عن التفكير في طبيعة وعضوية وهوية انتماء الدولة بين ارتباطه بالماضي بالسعي للتوافق مع مكوناته والالتزام الحقوقي والدستوري بالحاضر، وهو ما لا يسمح للقوى الفاعلة في حركية الدوائر المشكلة لهيكل النظام السياسي المتشدد من تقدير الخطوة السياسية للدولة في عمقها التاريخي من التجربة وواقعها، وفي تمثلاتها الإنسانية من حيث التراتب والتصنيف والإدارة والجزاء فتحتكر قوى هذه الدوائر ركائز المنزع السياسي لمؤسسات الدولة ثم تختزلها اختزالاً ضيقاً ضمن دائرة اقتطارية مغلقة⁽²⁾، تبقى المهينة خلالها بين أيدي جماعة نافذة ومتمكنة، تحتهد كل اجتهادها في إفراغ معنى القوة الفائقة من الفعل السياسي الرسمي في قالب استثنائي طغمائي، بحيث يختلط فيها اللون الأيديولوجي لهذه القوى بالطيف العقدي للمنزع السياسي في حالة من التماهي غير المندمج، فتتمتع معها بذلك هيبة الوطن وصورة المواطن وقداصة المواطنة وتفسد بسببها مقومات الهيبة الأخلاقية للحق والواجب الوطني، وتشتت بذلك رؤى ومواقف النخب والقوى السياسية غير المصنفة وغير المندجة في سلك التراتب الاجتماعي، ولا تقدر على تشكيل موقف واع لكل ما من شأنه أن يشكل احتكاراً للمعنى وتكريساً لكل اختزال اقتطاري لوظائف ومستوى وأهمية مسؤوليات مؤسسات الدولة. التنظير الحقوقي للسلطة وللحقوق:

من جهة نجد المفكر الألماني فريدريك هيغل Frederick Hegel واحداً من بين الذين اهتموا في تفكيرهم ونضالهم السياسي بأهم مفاصل ومكونات نظرية القوة الفائقة، فهو يميل بتفكيره إلى محاولة فهم هذه النظرية، من خلال البحث عن العوامل التي حصل من خلالها اقتطار سياسي لهيكل الدولة وكذلك انطلاقاً من إبرازه للتناقضات الحاصلة في التجارب السياسية وخاصة منها التي عاصرها، ويعتقد هيغل أنه كلما توصل العقل الإنساني إلى تلمس ومعرفة هذه التناقضات، كلما كانت إمكانية بناء النموذج المثالي للتجربة السياسية بعيدة وقاصرة على أن تكون مطية لحصول تجاوزات أخرى وموانع إلى

أقصى حدّ ممكن لبروز فلسفة سياسيّة متشدّدة وانقلابها على تاريخ هذه التجربة السياسيّة أو تلك من التجارب التي يحفظها تاريخ الأمم والدول، معنى هذا أنّ هيغل ظلّ يرى أن أي فلسفة فلسفة سياسيّة متشدّدة وديمومتها تكمن بالأساس في غياب تفكير علمي نقدي وتاريخي، يعمل على تلمّس ثم كشف التناقضات والوقوف عليها إحاطة وتفصيلاً وعلاجاً كواجب أخلاقي.

على خلاف فريدريك هيغل نجد فيلسوف ألماني آخر وهو نيتشه يبحث ويتحرّى في نفس التناقضات، لكنه يرى في هذه التناقضات سيلاً من النتائج التي تظهر لنا انعكاسات مباشرة لتاريخ غير طبيعي انتظم التجارب السياسيّة واحتكر اتجاهاتها في إطار ضيق ومراقب، وعندئذ تتحوّل هياكل ومؤسسات الدّولة إلى مجرد آلية مقننة وموجّهة لتبرير وجود غير طبيعي للطغمة السياسيّة، وهو ما جعلها طرفاً رئيسياً يساهم باستمرار في الانتقال من التبرير إلى الإنتاج، حيث تبلورت بسببها مكوّنات فكر فلسفي طغمائي ينظر لشرعنة التناقضات ضمن نظرية كاملة في القوة الفائقة، ويقوم عليها ويقومها مفكرون وفلاسفة يراقبون ويتابعون ويتدخلون عند الحاجة، فهم يرون أن من مصلحة الأمّة والدّولة معاً في أن تعمل الهياكل السياسيّة على توظيف التناقضات وتوليد مواقف مهادنة ومسالمة على أساس الولاء والطاعة والإذعان للقوّة السياسيّة الفائقة التي تتمثل في نشاطات وأعمال هذه الهياكل.

وعليه فإنّ الفيلسوف الألماني نيتشه قوّم موقفه النظري والفلسفي لتقدير مستوى الفعل السياسي، في إطار تناوله وتحليله لنظرية القوّة الفائقة في علاقتها بالفلسفة السياسيّة التي يتبناها النظام السياسي على أساس أن تاريخ الدّولة إنّما هو انعكاس لوقائع تاريخية مشبعة بممارسات تكرّس الظلم واللامساواة، ويراد لها أن يفهمها الجميع على أنها سياسة العدل وتثبيت أركان العدالة والمساواة بين مختلف الفئات الاجتماعية، وأنه حلقة متواصلة ومقبولة ومسلم بها من الأخطاء، التي قد يحوّلها الواقع السياسي نفسه إلى تناقضات فلسفيّة وسياسيّة واجتماعيّة تسم بسيمائها التجربة التي تضطلع بها هياكل الدولة من وظائفها السياسيّة والحقوقية والاجتماعيّة التي يقرّها الدستور.

الفيلسوف نيتشه يعلن معارضة ومنافاة فكريّة قويّة وعنيفة مع هذا التاريخ السياسي المبني بحماسة وإصرار على شرعنة التناقضات التاريخية ومواجهة حامية منه لمثليه ومفكره نتيجة الاعتماد الصارم لمكوّنات نظرية القوّة الفائقة، فهم في نظره ليسوا سوى جماعة متحالفة على مقارعة مصالح الأمّة على حساب مصالح الدولة بانتفاعات محدّدة وبامتياز.

انطلاقاً من هذه المعايينة النظرية لحالة تكافف المكونات بين هذين الاتجاهين (اتجاه هيغل واتجاه نيتشه)، يبدو واضحاً أمامنا فكرياً وأخلاقياً، أنّ هناك متلازمتان متفارقتان تفصل بينهما في النظر والاتجاه، وخاصةً فيما يخصّ تحديد طريقة تلمّس طبيعة وملامح الظاهرة السياسية الطغمائية، وهل هي مقتضى لتفعيل نظرية القوة الفائقة؟؟؟

فريدريك هيغل من جهته يتجه اتجاهًا إيجابياً على أساس تبني والتزام صيغة «نعم المتسلسل le oui continu»، الذي يرى في حركة الأشياء تسلسلاً متناظراً يتجلى في التلاحق المتداخل، بينما يعاكسه نيتشه الذي يتجه مخالفًا، عكس بنية الإيجابية الهيجيلية ويرى في الأشياء تبدلاً مستمراً على غير قرار، في مسارات تائهة ينأى بعضها عن البعض الآخر ويبنى موقفه على «اللا المتسلسل le non continu»⁽³⁾، حيث أنّ توليد اللاءات وليس «النعم» في خط التسلسل قد يكون فعل إيجابي في نظره في حالات ووضعيات متميزة بالتوافق والاستجابة، لأنه يبعث ويكشف لنا عن حالة أو حالات اللا تناغم بين مكونات الأشياء وسيروراتها وعلاقاتها بنتائجها.

ضمن هذه المعايينة التاريخية لمكونات الأشياء والأحداث، تذهب كثير من اجتهادات الدارسين المعاصرين للظاهرة، إلى القيام بمساعي واجتهادات تسعى لتلمّس التناقضات انطلاقاً من العمل المتجه نحو إبراز التناقضات لحالة مجانبية للقوامة الإيجابية في التكوين وفي الأداء وفي التفاعل بين مختلف مكونات الفعل السياسي، حيث يتحوّل غياب التفاعل إلى قطيعة تخرج وتبعد المكونات العضوية الإيجابية عن أي فعل مباشر تحت أي عنوان وفي أي مستوى من مستويات التواجد داخل الهياكل والمؤسسات السياسية داخل المجتمع.

تعاني النخب الفكرية والسياسية المتفاعلة التزاماً بمسارات المكون السياسي للنظام من كدر شديد ومن معاناة في تصديق الفكر وتمتينه وفي التعامل مع مكونات الظاهرة السياسية، ذلك أنهم يجدون في الواقع الرسمي اجتماعياً وأخلاقياً وسياسياً، انسداداً تجاه معاقلة النظرات والرؤى وفق مساكبتها ضمن الوجهة الصائبة أيديولوجياً وعملياً، التي تكون منعدمة أو معتم عليها من قبل القوى والفعاليات والرموز المنافحة عن الفكر الطغمائي، في أبعاده الإعلامية والسياسية والفكرية والتربوية، فيجدون أنفسهم مضطرين اضطراباً للقيام بمجاهدات فكرية ومعرفية وحتى أيديولوجية لإيجاد الممكنات الجاهزة لتجاوز كل حدود المنغلقات المتنامية بفعل «تسلسل اللاءات les continuations du non» التي تعني معرفياً وسياسياً عدم تجانس الأشياء.

عدم التجانس هذا يتحوّل إلى وضع فكري وسياسي يميّز الحياة الاجتماعية في المجتمع، في ظلّ تداعي التناقضات (الخلل الاجتماعي) في نظام سياسي يرى في تكريس وفي استمرارية مفاعيل الظاهرة الطغمانية، حالة وجود وحالة كينونة وحالة تلاقي على خط المصير المشترك (الإجماع السياسي) ومصير تاريخي صارم لا يقبل الجدل ولا المجادلة ولا الرد ولا المناكفة، لأنه انتفاء جذري كما قلنا مع حالة المعاقلة للنظرات والرؤى.

حالة المعاقلة هي فعل تقويمي تلتزم به غالباً النخب التي تتبنى في فكرها وعملها قواعد أيديولوجية متناقضة مع الخيارات السياسية، كما نجد اتساقاً وتوافقاً مع تطبيقات نظرية القوة الفائقة، والتي بطبيعتها تتموقع داخل دواليب دوائر وهياكل السلطة، التي احتكرتها واختزلتها بحنكة ومهارة القوى المتحالفة ضمن قواعد المشروع السياسي للسلطة، والمتشكلة في إطار سياقات واقع لمكونات نظام سياسي متشدد، والتي زاد في ضبطها وتكريسها عمل المفكرين الذين يصنعون ويتحكمون في اتجاهات الرأي العام بالدقة الفكرية ومنهجية التأثير الإعلامي لإيجاد وتكريس استعمال القوة الفائقة وقبولها كأنها وحدها الأمر الواقع والحتمية القيمة نحو تحقيق الإذعان والقبول والإقرار بها شكلاً من أشكال الحياة السياسية الفاعلة، وهي (أي النخب المتحكمة في اتجاهات الرأي العام)، تتناول الأشياء والظروف والأحداث بمقياس دراسي معياري، يستبعد التسطّيح والإلحاق التصوري الباهت بما لا يتوافق ومكونات الظاهرة السياسية التي يتابعونها كما تتفادى هذه المقاييس تأويل الأشياء بناء على نماذج معدّة سلفاً لا تلقى إجماعاً ولا تجانساً بين من يسعون لبناء موقف سياسي رسمي لا يجانب المعاقلة ولا يتجانفها.

التعريف بنظرية القوة الفائقة:

غالبا ما يتمّ تصنيف «نظرية القوة الفائقة» ضمن دائرة النظريات الهرمية⁽⁴⁾، لدى من يدرسون النظم والأفكار السياسية في العالم، فهي نظرية تنطلق من الانتشار والتقدير الفكري والسياسي وفق كثافة نوعية المطارحة الفلسفية للعمل والممارسة السياسية انطلاقاً من تحديد قاعدة واسعة تضمّ جميع القوى والمفاعيل على صعيد واحد تحت تجربة سياسية مشتركة، تعمل على ألا تبدي الفوارق ولا تقيم التراتبات المخلة بالهرم السلطوي الذي تقوم عليه هذه التجربة على مستوى مختلف الهياكل السياسية للدولة، وتعمل مجتهدة لتغليب قيم حبّ الوطن وفضائل المواطنة والوفاء لقيمتها والولاء غير المشروط لمكونات الأمة.

الميزة هذه نجدها بارزة في برامج وسياسات القوى الماسكة بمنافذ السلطة وقواعدها، ويعملون بناءً على هذا الأثر لفرض منطق محدّد في الفكر والتصور والنظر إلى الأفكار

والعالم والأشياء (الانسكاب الفكري والنفسي)، ثم تتغير الأحوال على إثرها وتأخذ الأمور والوقائع في التحرك ضمن مسارات اجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة، هذه المسارات تفرض ارتقاء اجتماعياً بنوع خاص وبخصائص ومقاييس وضوابط معينة يقوم هذا الارتقاء على الانتقاء والتصنيف الهرمي للمواقف والالتزامات بدرجة أساسية وتأخذ الحركة في الانطلاق من القاعدة إلى القمة، فتشكل الفئات والجماعات والنخب والطبقات وتظهر طموحات الفئات الفاعلة وخاصة المالكين والمحترفين والمستأثرين ومعهم تظهر لغة الطبقة وثقافة الطبقة والعلاقات بين وحدات الطبقة.

ساهم كثير من علماء الاجتماع الغربيين في إثراء مضامين ومحاور الدراسات المتعلقة بنظرية القوة الفائقة، ونجد من بينهم: تالكوت بارسونز Talcott Parsons، الذي تطرق لها بالتفصيل في مقالته «مفهوم القوة السياسية» التي نشرها في «وقائع الجمعية الفلسفية الأمريكية»، سنة 1963 م⁽⁵⁾، وإيلي هاليفي Elie Halevy وإرنست باركر Ernest Barker وأوتو غيركه Otto Gierke وكارل فون كلاوسفيتز Karl Von Clausewitz وليسلي ليبسون Lislie Lipson وتوم ماليسون Tom Mallison والسير هنري سامرمان Sir Henry Summer Mann وبرتراند راسل Bertrand Russell، وقد نبّه هذا الأخير إلى أهمية ونوعية الدراسات القاعدية التي كانت نتاجاً واقعياً لمختلف لنماذج السياسية الغربية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، مشيراً إلى ذلك ضمن عبارته الشهيرة «... ذلك لأن حبّ القوة الفائقة هو الدافع الأهمّ المؤثر في التغييرات التي يترتب على علم الاجتماع أن يدرسها».

(since love of super power is the chief motive producing the changes which, social science has to study...⁽⁶⁾).

رموز النظرية الماركسية ونظرية القوة الفائقة:

لقد ساهم كثير من رموز الفكر الماركسي في تناول جوانب ومحطات أساسية في نظرية القوة الفائقة، بعضهم سعى لاعتبارها جزءاً لا يتجزأ من «ديكتاتورية البروليتاريا» ليجعل ذلك مسوغاً علمياً لكل ما تمارسه كثير من النظم السياسية اليسارية في العالم والتي تعمل على فرض قيم الولاء والإخضاع، وتريد أن تصنع رأياً عاماً يقرّ بأن نظام القوة الفائقة ما هي سوى التجسيد الفعلي لنظرية ديكتاتورية البروليتاريا، وبعضهم الآخر تناول المسألة من زاوية أخرى وهي التركيز على العوامل والقواعد التي تستمد منها هذه النظم قوتها وديمومتها، وهي على العموم لا تتجاوز بعض العوامل الحاسمة ومنها بالخصوص:

1 - السيطرة على كل مصادر الأموال والتعاملات المالية، وتحويل المؤسسات البنكية إلى مؤسسات احتكار من جهة وإزاحة من جهة ثانية⁽⁷⁾.

2 - السيطرة على المؤسسات العسكرية والأمنية وتحويلها إلى أجهزة تضيق وتحييد، غير مبالية بما يمثله هذا التصرف من خروج عن المبادئ الدستورية والنظام الحقوقي والأخلاقي الذي تلزم به هذه المؤسسات، فهي مؤسسات تحمي الدولة بالأساس وليست مؤسسات تتنافى ومصالح الدولة.

3 - إدارتها وإشرافها على المؤسسة الإعلامية وتحويل مادتها التواصلية إلى نشاط تأثري يومي للتلاعب بالعواطف والتأثير على المشاعر وخلق حالة من هيبة الخوف والتبعية، تستدر بها مزيداً من الإذعان والخضوع⁽⁸⁾.

لقد تميّز اتجاه آخر من المفكرين الماركسيين وخاصة في العالم العربي، الذين كتبوا مبكراً عن الظاهرة، ونجد منهم من تجرأ بالدعوة إلى كسر القيود التي فرضتها بعض النظم السياسية في البلدان العربية، معتبرين أنّ الخطأ التاريخي الذي ارتكبه هذه الأنظمة، هو تضيقها المباشر لطبقات العمال والفلاحين وبقية الفئات الاجتماعية المحرومة، ولهذا اختصر «غالي شكري» كل هذه المعاناة فيما يسميه بحالة «عبودية الاستغلال الطبقي»⁽⁹⁾ وهو الأمر الذي جعله يربط بين هذه الحالة وحالة «أزمة الضمير العربي»، ولقد سبق للمفكر المصري «أحمد صادق سعد» أن أثار في دراساته أثر العلاقة بين طبيعة النظام في العالم العربي وطبيعة التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية فيه، والتي تجعل من واقع وعلاقات النظام الطبقي العربي، ممراً سهلاً ومتاحاً لفرض سيطرة وقبضة هذه الأنظمة وإحكام هيمنتها، وتوصلها إلى إضعاف التوجهات السياسية الديمقراطية ومصادرة الحريات والتضييق من مجالات الحراك الفكري والاجتماعي.

كلما ارتقت الطبقات السياسية النافذة على هذه المسارات درجة جديدة، كلما أخذت الدائرة في التقلص والضمور بإزاحة واستبعاد كثير من الفعاليات والقوى والنخب الفكرية والسياسية ويتم أحياناً التضحية ببعض المصالح والمنافع الاقتصادية، كما يتم إقصاء كثير ممن كان ينتظر منهم إعطاء ولاءات وتبرير تحالفات وتسويغ مسارات من هنا وهناك ولكنهم استنكفوا عن فعل ذلك، فينشأ بذلك ما يسميه كارل ماركس Karl Marx وبقية رموز المدرسة الماركسية بظاهرة «الآثار السياسية للصراع الطبقي»، وقد بين كارل ماركس المساوئ والخيبات في كتابه المشترك الذي كتبه رفقة زميله «فريدريك أنجلز» Frederick Engels «حول الدين»⁽¹⁰⁾، ويحسم كارل ماركس المسألة بتأكيد أنه نهاية كل صراع طبقي ستكون انقلاباً تاريخياً تصنعه وتقوده الطبقات الاجتماعية الأكثر

حرماناً وتزيح بذلك كل الأنظمة التي تعتمد أسلوب القوة الفائقة، والمشكلة أساساً من العمال والفلاحين والكادحين ومهمشي المدن، الذين سيتمكنون بعد إزاحة الأنظمة التي تعتمد منطق القوة الفائقة، من جعل «ديكتاتورية بروليتاريا» مشروعاً فكرياً وسياسياً واقتصادياً وتاريخياً.

نجد من الذين قدّموا جهوداً علمية نظرية وتطبيقية في هذا الفضاء الدراسي، «ميكائيل فوسلانسكي» Michael Voslensky⁽¹¹⁾، فقد أفرد حيزاً واسعاً لتحليل الظاهرة والنظرية معاً في كتابه الذي حمل عنوان La nomenclatura، مبرزاً تلك الثنائية التاريخية المرتبطة بظاهرة التعارض البنيوي بين مكونات النظام الاجتماعي وركائز النظام السياسي، ما يجعل النظام السياسي يميل إلى ترسيم حياة سياسية قائمة على تفعيل قيود القوة الفائقة وهو ما يعني تحييد النظام السياسي لنفسه عن كل الفضاءات غير المنتظمة جنبه على قاعدة ضمان إعطاء الولاء.

يرى «ميكائيل فوسلانسكي» Michael Voslensky أنه بناءً على ذلك توجد الأنظمة السياسية لنفسها مبررات التحديد من أجل التخفيف من حراك ونشاط النخب التي تصنفها بفكرها ومواقفها في دائرة «المعارضة المعتنقة»، ومن هنا نجده يركّز بوضوح على مضمون وخصوصية المبررات التي تعتمد أوتجدها قوى النظام السياسي المفكرة، والتي يعدّها حجة مشروعة في تفريغ صفوف «المعارضة المعتنقة»، والتي تصنفها عادة بالمنشقة والعدوانية، وجعلها في معاناة شلل التفكير والحراك المتجانف، ويسمّي رموز النظام وقواعده هذا الحراك المتجاذب بين الطرفين بظاهرة مقاومة المنشقين la lutte contre les dissidents⁽¹²⁾.

لكن كلّ ذلك قد يشكل خلافاً في بناء وتشكيل نموذج البنية السياسية للسلطة القائمة، فهي بهذا الاستبعاد والاستنكاف، تضع نفسها في مواجهة مستمرة مع القوى الفكرية غير المنتظمة في دوائرها، والتي تريد السلطة الاستمرار بتهميشهم وتحييدهم لعدم قدرتها أو لعدم رغبتها في قبولهم أو التعامل معهم أو شرعنة وجودهم أو استبعاد تجنيدهم لصالح مشروعها الاجتماعي.

هنا نجد صاحب النظرية «التقنوبنيوية» La technostructure للنظم السياسية، المفكر الأمريكي جون غالبراith John K. Galbraith، حيث يقدم شرحاً وتفسيراً لتفاصيل وآثار إبعاد هؤلاء المعارضين الذين يشكلون في نظره مجتمع الخبراء ويبحث في أسباب وأهداف استبعادهم تهميشهم المبرمج، لكونهم يمثلون في الواقع، البديل التقني والسياسي للمشروع الاجتماعي لأصحاب منطق القوة الفائقة على مستوى المؤسسة

المتمصرّة بالقرار السياسي، فالمؤسسة التقنيّة في نظره هي وحدها من يجب عليها امتلاك القدرة على تحقيق صياغة بديلة لكلّ ما هو قائم ومرفوض في نفس الوقت، والتي تكمن قوّتها في أفكار وآراء الكفاءات التقنيّة النشطة ميدانيا، التي تبدي باسمرار قدرات كبيرة للنهوض بالوضع الاجتماعي وتعطي متنفساً في النواحي المهنيّة والتقنيّة والاجتماعية وفي طرق الإدارة والتسيير، فهو يقول مشيراً ومبرزاً طابع التغيير بواسطة تفعيل المؤسسة:

Grace à l'organisation, l'entreprise peut s'agrandir et sa nouvelle dimension lui assurera un pouvoir accru sur les marchés et sur le comportement de la collectivité, et renforcera sa position vis-à-vis de l'Etat. pour exercer ce pouvoir, pour planifier sa production, mettre au point sa stratégie des prix et des marchés, administrer les ventes et la publicité et avec l'Etat ; il lui faut aussi des spécialistes .pour perfectionner et diriger, l'organisation... il faut des spécialistesEn fin de compte, ce n'est pas un seul individu mais tout un complexe de scientifiques, d'ingénieurs et de techniciens, de spécialistes de la vente, de la publicité et du marketing, d'experts en relations publiques, de juristes.....de coordonnateurs, de gestionnaires et de cadres supérieurs, qui devient le cerveau de l'entreprise ⁽¹³⁾

إضافة إلى ذلك، فإنّ مقوّمات النظرية التقنيّة للمفكّر الأمريكي جون غالبراith John K. Galbraith هي من الناحية العلميّة تخصّصت في دراسة مكوّنات وآليات عمل هياكل وهيئات بناء القوّة الاجتماعية للمجتمع، والتي بإمكانها لوحدها مراجعة القوّة الحقيقية للنظم السياسيّة وتصل إلى تحديد مستويات أدائها على اختلاف توجّهات آلياتها المعتمدة وتحالفاتها مع القوى التي أعطتها الولاء والشرعيّة، وخاصّة من حيث محتوى التزاماتها الأخلاقيّة المعلنة تجاه الأمة وتجاه الدولة والوطن.

لذا فإنّ أيّ نظام سياسي يكرّس واقعا سياسياً قائماً على القوّة الفائقة، يشهد غالباً وجود جماعات تحالف داخله groupes de coalition، تدعّمه وتقويه وتوازّر إجراءاته، وهي تعتمد في ذلك مبدئياً منهج الاستقطاب الاقتطاري، وتخرج بسبب هذا الاعتماد عن المراقبة والمعاينة القانونيّة والحقوقية جمعيّاتاً وبرلماناً ومن قبل منظمات حقوق الإنسان، ويقلّ التزامها بالخيّارات الدّستوريّة الأساسيّة للدولة وقد تستهين بها أحياناً، كما أنّ من بين ما ينجم عن ذلك وجود حالة من التجاسر والتلاعن التي تؤثر سلباً على هيبة مؤسسات الدولة، فتتخفّض بذلك قيم المواطنة ويضعف تمييزها الأخلاقي في مختلف مستويات الاندماج والتراتب والألفة الاجتماعيّة، وتقلّ كذلك نسبة ونوعية التمثيل السياسي لمختلف الفئات والقوى الاجتماعيّة القاعدية وفق نسق معادلة علميّة متوازنة وتكافأ أخلاقي منتظم.

لماذا يتحوّل نظام سياسي ما، قائم على اعتماد القوّة الفائقة المكتسحة إلى نظام طغمة؟؟ وماذا يمثل من الناحية الرسميّة حضور هذه القوّة في المشهد السياسي والأخلاقي وماهي المرتكزات العمليّة في الفعل السياسي التي تكرّس انتقال نظام ما من طور القوّة الفائقة إلى طور النظام - الطغمة، كممثل مستفرد بمشروع النّظام الاجتماعي ويفرض وجوده في الحياة الاجتماعية بطريقة نافذة، تنقل الفوضى الفكرية والسياسيّة من حيز الفضاء اللامشروع إلى حيز فضاء الواقع الاجتماعي المتمعض منه وغير المقبولة أوضاعه؟؟،

السّلطة السياسيّة في كلّ تظاهراتها هي تحالف متقاطر *coalition fractionnée* من قوى مهيمنة بالمال والقوّة والنفوذ، ارتبطت اجتماعياً بسياق مترابك من حيث الزّمان والمكان والأهداف، وتشبّعت بفكر متناسل المبعث والمظهر وتديّنت بقوامة أيديولوجيّة متماثلة المصادر والمنافذ، تحتكر بفضل هذه القوّة الفائقة المتجمهرة، مفاصل أجهزة الدولة وتفرض رؤيتها الخاصّة في مساكة السّلطة على مقاس أهداف برامجها وتضبطها في هيئات وساطة وتدير تابعة أو ممثلة لخطّها الأيديولوجي - السياسي، ومنه وانطلاقاً من معيرة عملية المساكة للهيكل والأجهزة، تصبح ترى في مؤسّسات الدّولة هيئات للمفاعلة وليس للفعل وإدارة نواتجه، وتزداد شدتها إذا وقفنا على تأويلها للرّصيد التاريخي للدّولة، فهي ترى في التاريخ حدثاً غير ملزم أخلاقياً وغير متماثل بخبراته وتجاربه في كينونة وصورة الدّولة، وعليه فإنّ النظام السياسي الذي ينقلب على هويّة الدّولة يتحوّل بالتالي إلى نظام - طغمة، لكونه يسقط في حالة من الانفلات المؤثر في هبة النّظام واستقراره، ويتعارض مع مقوّمات النّظام الاجتماعي.

لذلك نلاحظ أنه كلّما شعرت القوى المنشئة لنظام الطغمة بضعف القدرة النفسيّة والعقليّة والفطريّة لتحقيق خدمة اجتماعيّة عدائيّة (من العدالة) لفائدة جميع الفئات للرّقي بمصالح ومكوّنات الدّولة والأمة والمجتمع والحرص على النّهوض بتحقيق مختلف قضايا هذه الفئات وبالأخصّ الفئات المعدّمة والمحرومة، فإنّهم يميلون أكثر وأكثر إلى تكريس مزيد من السّيطة والهيمنة والتهميش والتحييد لمن هم خارج الدوائر القريبة من السّلطة، فنمط السّلوك السلطوي الذي اختير لمواجهة هذه الفئات هو في النهاية جزء من نظام نفسي قاعدي مؤثر، تقوم عليه وتستثمر فيه مناهج نفسيّة ضاغطة لفرض الإذعان والإخضاع.

من بين أشهر من كتبوا في الظاهرة من الجزائريين وقدّموا إسهامات علميّة وتفصيل خصائصها وتحليل اتجاهاتها، الأستاذ الجامعي ووزير التربيّة الأسبق سليمان الشيخ الذي أفرد لذلك فصلاً كاملاً في كتابه «الجزائر في دوامة السّلاح»⁽¹⁴⁾، وخاصّة من خلال

تركيزه على أثر «المعاقلة» كوسيلة وآلية تسمح بوضع الضوابط الأخلاقية والفكرية بتكوين حالة من التقدير الشرعي وغير الشرعي فيما يتم الاتفاق على اعتباره من « أعمال قمع ومصادرة » la répression entre la légalité et l'illégalité، محددا نقطة الانطلاق في تحديد وتقويم التصنيفات النموذجية، التي يميل المفكرون الدارسون لمكونات الرأي العام وإدارته، لجعلها مقاييس تتحدد من خلالها مستويات ودرجات الولاء والإذعان وتوفير شروط الاندراج وسبل بذل الطاعة الفكرية والسلوكية والأخلاقية لها.

الإيقاف والمساءلة والزجر والتضييق وكل أشكال الحرمان والإنهاك والمصادرة وغيرها من الانتهاكات الإنسانية، التي ما زالت ترتكب حاليا بحق كثير من الفعاليات والقوي والفئات لا يتم تبريرها ولا تقديمها إلا ضمن خط واحد ومتماثل الأبعاد مع كل الحالات المشهوددة والمنظورة، وهي حالة «الخروج وخرق قاعدة الولاء»، أي ما صار يعرف بالتداول تحت مفهوم «عواقب الخروج عن الحاكم»، الخروج عن النظام الخروج عن النسق العام وتجاوز الخطوط الممنوع تجاوزها، الخروج عن حدود المواطنة ومقتضياتها، الأمر الذي يعطي بانتفاء التقيد بها، المسوغات القانونية والدستورية والفقهية لجعل عمليات التجديد والتمهيش الاجتماعي قائمة عن طريق فرض منطق الإزاحة وتعطيل المصالح والمتابعة القضائية مشروعة ومقبولة، ما دامت تمارسها السلطة بحق من تعتبرهم «خارجين عن القانون وعن النظام».

الجدور التاريخية لنظرية القوة الفائقة:

خلو نسبة معتبرة من المجتمعات العربية تحت ظروف التأخر التاريخي من أشكال سياسية بديلة للممارسة الحرة، قد تتيح للباحث والمواطن معا التحرك والتأمل خارج دائرة الولاء للزمن السياسي للواقع العربي، فكلاهما يجد نفسه تحت قبضة شكل وطبيعة النظام المهيمن الذي يدير هياكل الدولة بتجاوز دور مؤسساته ويفرض نمط حياة ضيق فلا يصلح المجتمع إلا بما يراه ممثل من يديره صالحا، وعدم قبول ذوق هذا الممثل أو ذاك من ممثلي الإدارة الرسمية قد يفتح أبوابا للمواجهة والصراع⁽¹⁵⁾، كما نلاحظ من جهة أخرى أن ضعف أو انعدام التضامن التساندي بين مختلف الفئات الاجتماعية يحدث بدوره خللا في المنظومة الاجتماعية، ولعل الفارق الذي صنعته الأحداث المتوالية والمتراكمة، هو السهولة الكبيرة التي وجدت الجماعات السياسية نفسها فيها مهيمنة ومؤطرة بانفراد للمؤسسة الفكرية التقليدية وتهيئتها فكريا ونفسيا وإداريا لتكون واجهة التبرير الشرعي لكل الممارسات والأفعال الرسمية تجاه كل مكونات الأمة والدولة معا.

الحالة الثابتة دائما والقاعدة التي تتكرر في كل الأحوال في حالتي الثبات والتغير، هو أن الأداة الأكثر مصداقية عند أي نظام سياسي هو الاستعمال الدائم والمكثف والمفرط لقيم الولاء والإذعان بمختلف أشكاله وأنواعه، بما في ذلك استعمال هذه القيم وتوظيفها في البرامج المدرسية بمختلف مراحلها، فالنصوص التربوية تربي المواطن العربي على إعطاء الولاء والإذعان كحالة فطرية طبيعية في القيم الإنسانية والثقافية للمواطن العربي، فهو ملزم ومجبور على قبول كل هذه الأشكال واعتبارها جزءا أساسيا في مكونات حياته الاجتماعية، ثم يتحوّل الأمر بعدها ويتوسّع إلى دائرة الأسرة⁽¹⁶⁾.

في هذا المستوى تتحوّل التنشئة الأسرية إلى نوع من برنامج توجيهي مضبوط من تعليم الأطفال وتربيتهم على تشرب قيم ورموز الولاء والإذعان وإبداء التمثل الكامل لها أمام الآخرين، ويستوعب من خلال هذا التمثل قاعدة الولاء الاجتماعية على أساس أن الكبير والقوي ومن ينفرد بممارسة القوة الفاعلة في هذا المجتمع، هو وحده من له الحق في تحديد طبيعة وطريقة الإشراف والإدارة والتملك وامتلاك الرقاب والأنفس والمصائر، وما دون ذلك من إشارات إعلان الولاء والطاعة حسب فهم النظام لها.

من هنا فإن التنبيه إلى وجود أهمية استثنائية خاصة تبدو عبر مجموعة من العوامل التي تصنع تاريخ المجتمعات، وعليه فإن تاريخ المجتمع أي مجتمع ينطوي على جانب كبير من المعطيات الخاصة به والتي يمكن من خلالها، فهم طبيعة المؤسسة السياسية وفهم تقاليدها ومقاييس الاختيار ومميزات الأداء وفحوى الغائية السلوكية للفعل السياسي وهي العوامل الحاسمة والفاعلة، التي تبقى في ارتباط دائم بمكونات المجتمع الاقتصادية والجغرافية والإنسانية، لكونها تتحوّل إلى نمط حياة، تدخل في المألوف الوجودي لهذا المجتمع وتبقى حية ومؤثرة كمنهج للقدوة في الوجدان الجمعي لمواطني الدولة.

مما لا شك فيه، فإن الدوائر الفاعلة والقريبة من هياكل النظام والعاملة في إطار سياسته، هي التي تعرف بوضوح حجم ونوع التوقعات المطلوب التوفر عليها لبسط الهيمنة، وغالبا ما تفكر في المسألة تفكيراً مادياً قائماً على العطايا والإيرادات وتوزيع المنافع الاقتصادية لشراء وتثبيت وتوجيه الولاءات، وخاصة منها البعيدة عن المركز، والتي تكون في نفس الوقت ضرورة بالنظر لثقلها وتأثيرها وبالنظر كذلك إلى هيبتها السياسية.

من هنا فإن الحسابات المحسومة في هذا الصّعيد، والمأمول منها فرض الأمر الواقع على الجميع تقوم في أغلب الحالات وتدور حول قضية رئيسية واحدة وهي ضمان عمر طويل للدولة وحمايتها من أي تهديد، خاصة إذا كان تهديداً سياسياً من الداخل، وخاصة إذا كان الاحتمال الأكثر وروداً أو وقوعاً في حال تحوّلها إلى واقع يؤثر تأثيراً مباشراً في الرقعة الجغرافية للدولة.

هذه الرقعة التي تكون قد استفادت منها من حيث امتلاك الأراضي والعقارات والإقطاع والإيرادات وإعادة توزيعها على من يعطون الولاء والطاعة أكثر، وقد حدث بالفعل مثل هذه الاحتمالات في أكثر من مرة وفي أكثر من بلد، ونماذجها في التاريخ كثيرة، فقد دلت التجربة تاريخيا وفي أكثر من بلد على وجود تحالف سياسي - عسكري يدور حول إدارة الإقطاع واستثماره سياسيًا⁽¹⁷⁾.

خلال فترات طويلة من التجارب والتلاحم من عمر كثير من الأنظمة السياسية احتفظت القوى المسلحة في صورة جيوش مدربة لحماية القرار الواحد وإبعاد القوى المتصارعة عن الدوائر القريبة من هياكل النظام، والتميز أثناء ذلك بمزيد من الحفاظ على الميولات الأساسية للفلسفة السياسية للنظام من جهة، ومن جهة ثانية الحفاظ على تكتلات القوى الفاعلة في المجتمع ومن بينها القوة الرسمية المسلحة، وخاصة من حيث التنظيم وطبيعة الأسلحة المملوكة ونوعية التكتيكات الميدانية لبسط السيطرة والحضور الرمزي للقوة، فهذه الأشياء موجودة ومألوفة والهدف من ورائها ضمان تواجد عاملين اثنين: وحدة الصفوف والأهداف والاستمرار في التلاحم والأداء، وبهما ومن خلالهما يصير من الممكن فهم الحركة الدورية لأي نظام سياسي وكيفية ضبط وظائف وأعمال أجهزته ومكوناتها الإدارية والسياسية.

يعتبر المؤرخ ابن القلانسي من بين الذين كتبوا وأحاطوا معرفة وفهما بتاريخ الأنظمة السياسية، وتناول كثيرا من جوانبها في مؤلفاته، حيث نجد فيها أخبارا وإشارات وشاهد من الميدان، عن دور الإقطاع والربوع وكيفية إدارتها وتوزيعها في رسم المعالم الإدارية والسياسية لهذا النظام أو ذاك، وخلال حياته التي قضاها قريبا من الدوائر السلطانية بدمشق، فقد أفادنا بكثير من المعطيات الحاسمة في شكل ضوابط من الشروط والملازمات التي تقوم عليها العلاقة بين النظام وحلفائه من جهة، والنظام وبقية الفئات الأخرى من جهة ثانية، فقد كان السلطان المملوكي توتاجين من الشخصيات القوية والمؤثرة داخل وخارج الدائرة المحورية للنظام السياسي، وقد كان له الدور الكبير في تحديد هوية النظام من والمساهمة في تحديد التزامات الرموز وكيفية شراء ولايات مختلف القوى وضمان حضورها الرمزي في المجتمع⁽¹⁸⁾.

ابتداءً من سنة 1116م بدأت استفادة توتاجين من منافع توزيع الإقطاع السلطاني بدمشق، وهو الأمر الذي حسمه لصالحه حسماً قوياً وشهدت على ذلك الصلاحيات والسلطات الفائقة الممنوحة له والتي تركّزت حول: إدارة هيئة العدل والمحافظة على الأمن الداخلي والإشراف على شؤون الحرب وقيادتها وفرض الضرائب على السكان

والإشراف بنفسه على جمعها⁽¹⁹⁾، وانفراده بالحق في تعيين الموظفين والإشراف على دفع رواتبهم وأجورهم.

لكن لا ننسى أن تحولات كثيرة قد حصلت، على نحو غير منظور ولا محسوب، فقد شهدت هذه التجربة الحافلة بمعاني استخدام القوة الفائقة، تغيرات طارئة وتغييرات جوهرية، فقد حصلت بعض التراجعات، بموت أو اختفاء كبار القادة الذين كانوا يمثلون هبة وقوة هذا النظام، فموتهم أو اختفائهم شهدت معادلة القوة الفائقة تحولات واختلالات، وهذه التحولات جعلت جميع رموز هذا النظام في موقف صعب ومخرج فائتھاء وجود سادة النظام ومهندسيه الأقوياء، كشف بعض العورات ومن بينها إخفاق القوى الفاعلة في النظام المتبقية على إعادة إنتاج شخصيات بنفس القوة والحزم على شاكلة من ماتوا أو خرجوا من دوائر السلطة، وكان منهم الذين مثلوا القوة الفكرية والسياسية والإدارية.

هذا الإخفاق أبان عن كيان هزيل من جهة، وهذا المزال تم استغلاله وتجاوز هبة السلطة من خلال استنزاف طاقاتها وقواها وخاصة القوى الرسمية المسلحة في صورة جيش/ جيوش غير منصوبة تحت جهاز مركزي للدولة، من خلال افتعال نزاعات ومناوشات والزج بها في أتون مواجهات عسكرية، للبدء في إضعافها بعد أن ضعفت السلطة السياسية قبلها، مما فتح الأمل أمام المستفيدين من الوضع بزوال التحالف السياسي - العسكري للسلطة السياسية القائمة، وكان استمرار النزاعات وتواصلها مؤشرا على انفكاك هذا التحالف، وكلما كانت أقدام القوى الرسمية المسلحة تغوص في هذا الأتون كانت السلطة السياسية تفقد هيبتها وقوتها الفائقة وجبروتها العسكري.

عندئذ ظهرت نزاعات استقلالية انشق من خلالها حلفاء السلطة السياسية السابقين أو القدامى ليستأثروا بمنافع الإقطاع والإيرادات، التي حصلوا عليها وكان متعة بين أيديهم بفعل إعطائهم الولاء اللامشروط للسلطة السياسية، فيخلو لهم الجو في ظل انشغال الجيش بالنزاعات الداخلية للاستحواذ على أراضي وإقطاعات جديدة مجتزأة من جغرافيا النظام الذي احتضن السلطة السياسية.

هكذا شيئا فشيئا فقدت السلطة سيطرتها وذهبت هيمنتها أدرج الرياح، وبرز من بين نتائج هذه الحالة، انقطاع الصلة الهرمية على المؤسسات والهيئات التي كانت تحكم بها السلطة السياسية، وصارت مشلولة إلى الدرجة التي عجزت فيها على حماية رمزية قوة النظام ولو بمحاولات أو إشارات لرد الاعتبار، ومما لا خلاف فيه، فإن الشلل الذي أصاب الجهات الحكومية التي كانت وظلت تمثل رمزية النظام وقوة سلطته الفائقة،

وخاصة القمعية على حدّ تعبير لويس آلتوسير Louis Althusser تأخذ بالتكلس في دائرة الشلل، لكون أن جيش/ جيوش النظام تكون قد دخلت في حركات تمرّد ضدّ النظام القديم متخلين عن ارتباطاتهم السابقة وتاركين للدفاع عن السّلطة السّياسيّة المتهالكة ومالت قيادات هذا الجيش/ الجيوش إلى الالتفاف حول الأعيان وأصحاب النفوذ الجديد المتصاعد وخاصة على مستوى المناطق والأقاليم التي كانت بعيدة جغرافياً عن نقطة مركز السّلطة السّياسيّة والنظام.

دائماً ما تنشأ في أعقاب ضعف نظام السّلطة السّياسيّة المترجع أشكال جديدة ومغايرة لأنظمة السّلطة السّياسيّة، تكون فتية آخذة بسيرته ومغايرة له في مساره، وتظهر خلف هذه السيرة الناشئة وجوه وشخصيّات حرّكت في السّابق أو جاءت بها النزاعات والصّراعات التي كان قد مرّ بها النظام السّياسي السّابق، وهي في أغلب الحالات طرفاً من أطراف هذا النظام الآفل، وكانت في مقابل إعلانها الولاء والوفاء له، قد استفادت من أشكال وأنواع معينة من الإقطاعات والريّوع والأراضي والعقارات، باعتبارهم يشكّلون هبة وسمعة وحضوراً رمزياً للنظام وهياكله في هذه الأماكن والأقاليم البعيدة عن المركز، ويدعون أن حضورهم منع سكان الأقاليم من التمرد ومن الخروج عن الحاكم.

هذا ما نشهده بكل وضوح في حال البلدان العربية التي شهدت مثل هذه التغيّرات منذ مطلع شهر جانفي 2011 م، وهذه الحالة نموذجيّة في كثير من الأنظمة التي قامت تاريخياً في العالم العربي، إنها سلسلة التوالد الدّوري في دائرة التناسل السّياسي للقوة.

الإقطاع الذي هو مادّة الولاءات والانتماآت، يشمل الأراضي والريّوع والإيرادات التي كانت في حوزة الحاكم المهيمن المنبسط بالقوّة، الذي يقوم باقطاعها للأفراد بحسب درجات الخدمة والولاء (مفهوم خاطئ للفيء)، فهناك تداخل في تاريخ الأنظمة السّياسيّة للدّول الإسلاميّة بين نظام الاقتطاع ونظام الفيء، وكان هذا التداخل قد ظهر وانتشر منذ المراحل الأولى من نشوء النظام الإسلامي، باعتباره شكلاً من الأشكال التي تقابل الخدمة ويكون في صورة مكافأة مادية أو مالية على خدمة مقدّمة للدّولة، في شكل واجب أو في شكل خدمة تطويعيّة.

بتنوّع أشكال وهياكل أنظمة الدّول الإسلاميّة، المتعاقبة وغير المتناظرة وتغيّرها من مرحلة إلى أخرى، اختلفت أيضاً أشكال الإقطاع وتنوّعت وأخذت تتعدّد وتتشكّل بأبعاد سّياسيّة وعسكريّة، فقد سارت العادة آنذاك على تخصيص منح وهبات لمن يبذل جهده من أجل الحفاظ على النّظام وهيئته، فكان من البروتوكول السّياسي السائد آنذاك أن يختار الحاكم شخص المستفيد من المنحة ويعيّنه حاكماً على إقليم محدّد، ويخصّصه

بصلاحيات ومهام خاصّة، تجعله مستفيداً من الخطوة وممثلاً وفيها للسلطة المركزيّة، كما كان من تبعات هذا البروتوكول إعطاءه حق استخلاص وجمع الضرائب في الإقليم الذي يشرف عليه، وفوق كل ذلك يبقى له حق الاستفادة من المنحة السلطانيّة، وهي المنحة التي تعطى سنوياً وتقتطع بالخصوص من مجموع إيرادات الإقليم وعلى رأسها الضرائب والأتاوات، وعليه أن يعطي جزءاً من الإيرادات حقاً مشفوعاً متفقاً عليه يؤول إلى الحاكم وإلى السلطة المركزيّة ويأخذ لنفسه ما تبقى بحسب الاتفاق، وهذا الوضع كان سائداً ومتميزاً.

على سبيل المثال نجد معطيات واضحة عن هذه الحالة من خلال المستجدات التي عرفها العهد السلجوقي مثلاً، فقد عرفت فترة الدّولة السلجوقيّة وجود واستمرار وتوظيف أنواع عديدة من الرّيوع والإقطاعات لضمان مختلف الولاءات، ويرجع ذلك إلى كثافة النشاطات السياسيّة والعسكريّة في تلك الفترة، وكان من أهمّ معالم ذلك ما يمكن تسميته بالإقطاع الإداري⁽²⁰⁾، فهذا النوع من الإقطاع يعكس بالخصوص طبيعة المنحة الإضافيّة، فهو يرتبط بأداء وضمان الخدمات في المركز وفي إدارة المنطقة المقتطعة البعيدة عن المركز، فالتقاليد الإداريّة آنذاك وبالنظر إلى خصوصيّة الدّولة كانت تعطي سلطات الحكم حصراً وتضعها في قبضة من يملكها.

هذه الخصوصيّة التي قد تبدو لأول وهلة على أنها حالة سلجوقيّة خالصة بالنظر إلى الطبيعة السياسيّة للدّولة، هي في النهاية تمثل حالة نموذجيّة تشترك فيها كثير من الدّول لكون أغلبها كان يقوم على إطار مركزيّ للدّولة، وهو يعكس أساساً حالة الحكومات المركزيّة، فالحاكم ينفرد بسلطة فرديّة تمكنه من الاستفراد بصلاحيّات التعيين أو الانتداب أو الفصل، والقيّام بكل ما يقتضيه مقام الحاكم من الهيبة والاحترام، والتكفل بحسب طبيعة الدّولة برعاية وتجهيز وتفتيش فرق الجيش المنتشرة بين المركز والأطراف، والتي عليها تتوقف قوّة وهيبة الدّولة، ونجاح مهمة الإقطاع هذه، تعني أنها مؤثر سليم على حكمة وقدرة الحاكم على اختيار وفرض أحسن العناصر وتمتينها ميدانياً، حيث يصير من الطبيعي رؤية طريقة الحاكم في فرض خياراته العسكريّة والسياسيّة، والذي ينعكس حتماً من خلال إلزام كبار نوابه ومستشاريه على تنفيذ أوامره بالالتزام وتقدير.

المشكلة الأخرى التي تخلفها حالة انهيار وزوال هياكل السلطة السياسيّة، ونشوء ولاءات وتحالفات جديدة هو تفكك تدريجيّ وأكيد لكل القوّة واللحمة التي كانت عليها القوى المسلّحة في شكل جيش / جيوش السلطة السياسيّة، وتحضر خطايّات كثيرة تمجّد الوضع الجديد، وهكذا يقضي الضّعف العسكري لهذا الجيش على كينونة الدّولة وهيبتها وتفقد الأمّة هويّتها، ويمكن فهم سبب ذلك بكل سهولة، فنحن عندما نعود

بفكرنا إلى البداية، بداية تشكيل هذا الجيش، نجد بكل بساطة أنّ هذا الجيش تشكّل في الأصل من تشكيلين مسلّحين اثنين:

التشكيل الأوّل ويطلق عليه اسم العسكر، (شكله ومهامه وأدواره تشبه إلى حد بعيد مهام وأدوار جيوش المخزن)⁽²¹⁾، حيث تشكّل فرق هذا العسكر من قوّة مسلّحة نظاميّة يرعاها النظام مباشرة كحاميّة له وتنتشر فرقه بالقرب من منطقة المركز، وتتكفل بأداء المهام الأمنيّة والعسكريّة اليوميّة والتشريّفات وضمان الأمن العام، بالإضافة إلى قيامها بأعمال الطوارئ العسكريّة محدودة النطاق، تشكّل أغلب فرق هذا الجيش، أي جيش العسكر، من الجالية الأجنبيّة ومن العبيد المرتزقة ومن بعض العبيد المحرّرين والموالي.

أما التشكيل المسلّح الثاني الذي ينشط إلى جانب القوّة المسلّحة النظاميّة «العسكر» فقد جاء كنتيجة لطبيعة السّلطة السياسيّة القائمة على ضمان الولاءات واكتساب الذمم فهو جيش القبائل أو جيش السّلطان، فوجود هذا الجيش مقتصر على الأقاليم البعيدة في الأماكن النائية، ويتشكّل أساساً من نواتات قبليّة متعصّبة تعيش على الرّيوع والإقطاعات، وتضطلع هذه الجيوش بكثير من المهام الأمنيّة والعسكريّة وحتى السياسيّة، وبإمكان جيوش القبائل هذه أن تجند من تشاء من عناصر القبائل الأخرى، ويحفظ لنا التاريخ أمثلة قويّة على هذا الواقع، فقد كان من بين العوامل المساعدة على إتمام انهيار دولة السلاجقة مثلاً، الصّلاحيّات والسّلطات الكثيرة الممنوحة لجيش قبائل التركمان، وقد كان هذا الجيش قوّة موازية للقوّة الرّسميّة المسلّحة النظاميّة التابعة للسلاجقة.

نحن بالتالي أمام حالة متميّزة في كينونة هذا النظام، فجيش القبائل أو جيش السّلطان استفاد من صلاحيّات وسلطات استثنائيّة حولته إلى جيش عملاق عتاداً وعدّة ورجالا، يضاف إلى هذا الجيش العناصر الأجنبيّة التي استفادت من فرصة الاندماج في هذا الجيش، وأصبح قادة الأقاليم وكبار رموز النظام من الأمراء ونواب الأمراء ومستشاريهم وقادة المناطق النائية يفرضون واقعاً عسكرياً وسياسياً على أساس موالاته جديدة وبمعطيات مغايرة، واستوعبت هذه الجيوش عناصر كثيرة مجنّدة كانت تعمل بصورة طبيعيّة في القوّة المسلّحة النظاميّة (العسكر) أي أنه حصل نزيف لعناصر جيش العسكر بمجرد ظهور فرق مسلّحة في جيوش القبائل.

هنا أصبحت القبيلة هي الولاء وليس الدّولة، واستفاد جميع من نالوا إقطاعات وإيرادات وأراضي وعقارات في السّابق من الوضعيّة الجديدة، فدفعوا بما نالوا وما اكتسبوا وما نهبوا إلى خلق تحالفات جديدة، وهكذا صار الجيش هيئة منفلّته العقال ممتدّة القوى تبحث عن حلفاء جدد، للتفكير في إنشاء شكل جديد من أشكال الأنظمة

السياسية، وهذا بطبيعة الحال فتح صراعات ونزاعات جديدة حول مضامين الدستور والإصلاحات الدستورية في البلدان العربية التي عرفت أحداثاً منذ جانفي 2011م ولم تصل إلى تسوية الأوضاع إلى الآن.

الحصيلة في نهاية المطاف أنّ مشكلاً عويصاً في التنظيم العسكري كانت تعاني منه هذه الأنظمة، فهي أرادت من وراء إنشائه حماية نفسها، وإذا به يتحوّل إلى قوّة موازية يأتمر بأوامر قادة الأقاليم، الذين في كثير من الحالات كانوا يخرجون عن إرادة ورغبة المركز.

لكننا في الأخير علينا أن نتساءل بكلّ أحقيّة وشرعية: هل هناك من حظ في الخروج من التبعية لهذه الأنظمة السياسية، وهل الفلسفة الإدارية والتنظيمية المعتمدة من قبل سادة السّلطة السياسية في البلدان العربية حتمية قدرية يجب التسليم بها، من حيث لا يمكن الخروج من دائرتها لكونها تأبّدت بشروط عربيّة، وهل انتهاء هذا الشكل من السّلطة السياسية لا يجلب لنا إلا شكلاً موازياً ومتناظراً من نفس نمط وطبيعة السّلطة السياسية السالفة.

هناك مفتاح معرفي يمكن من خلاله فك هذا اللّغز، فنحن ملزمون أولاً وقبل كلّ شيء أن نفكر بجديّة في العوامل والأسباب التي تحكّمت تاريخياً، حالتي التأخر التاريخي والتخلّف التبعية الذي تعانيه البلدان العربية، بعدها يمكن أن نفتح أذهاننا لمناقشة إشكالية السّلطة السياسية في العالم العربي والوقوف على حقيقتها ضمن كل الأبعاد الممكنة للواقع السياسي العربي.

واقع نظرية القوّة الفائقة في العالم العربي:

تنشأ الانحرافات السياسية في أيّ نظام، بالأساس نتيجة غلبة حالة من الوهم الذهني في تصوّر وفي التحليل وفي الموقف الإنساني، فمقوّمات النظام الاجتماعي في بلد ما قد تصل إلى نهايتها الأخيرة يكون النظام السياسي قد بلغ درجة متقدّمة من الانغلاق والانقطاع عن مصائر التاريخيّة، ويريد مع ذلك أن يمتدّ ويطول من عمر حياته السياسية، فلا يجد من وسيلة تتيح له ذلك سوى ممارسة مزيد من التحييد للقوى ومزيد من الإنفراد والاستبعاد، ويمجد المجتمع وهو في حالة معاناة وجوديّة مع واقعه السياسي نظاماً لا يوفر الإجابات الحاسمة لتجاوز هذه المعاناة، وهو يسعى بأيّ وسيلة للحفاظ على فلسفته السياسية أو الحفاظ على بقايا قواه، ولكن حالة النّظام المضطربة التي تظهر آخر الفترات من عمر النظام الاجتماعي المتآكل، ستفتح فضاء المجتمع على المجهول.

نجد في الآثار الدراسية للمفكرين الغربيين اهتماما كبيرا بدراسة تاريخ النظم السياسية والاهتمام بتحليل الآليات التي تصنع خصائصها الدستورية والقانونية وطبيعة التشريعات التي تصدر عنها لإدارة هياكل ومؤسسات الدولة، وهناك نص له دلالة قوية في كتاب «العقد الاجتماعي» للمفكر الفرنسي جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau ، يعطي فيه نموذجا من تاريخية الظاهرة في المجتمع الفرنسي، حيث يشير فيه بكل وضوح قائلا:

« Mais il n'y a que les plus grands dangers qui puissent balancer celui d'altérer l'ordre public et l'on doit jamais arrêter le pouvoir sacré des lois que quand il s'agit du salut de la patrie dans ces cas rares et manifestes qui en remet la charge au plus digne »⁽²²⁾

ما جرى في العالم العربي منذ ديسمبر 2010م، لا يمكن البتة فهمه على أساس وجود وعي تاريخي بالمفهوم الهيجلي للدولة، جاء ليضع حدا لواقع اجتماعي وسياسي عربي خاص، احتكرت الدولة العربية مساراته واحتكرتها هي بدورها ولواءات قرابية ودموية وطبقية وسعت نتيجة ذلك إلى فرض واقع التوريث السياسي والقرابي، بالنظر إلى عدم وجود اتجاهات للتغيير توافقة فعلا لتقدم نفسها ممثلة لمشروع جديد بأفكار وتجارب وخبرات، بمزيد من التشبع بالوعي التاريخي، ولذلك لم نر ولم نصادف أعمالا أكاديمية تعمل على فهم وتشريح الحالة السياسية العربية بعد الإزاحات العديدة التي مست هيئات وشخصيات وقوى فاعلة، وأبقت مع ذلك أشخاصا كانوا محتكرين للسلطة.

قائمة بثبت هوامش الدراسة:

1. أنظر كتاب مارسيل غوشيه: أصل العنف والدولة، ترجمة فؤاد بلبع، مؤسسة عويدات للنشر، بيروت - باريس، 1982.
2. سامي عبد المنعم الوريقي: التاريخ السياسي لاتجاهات وأنظمة الحكم، دار المعالي والآداب، عدن، 1993، ص ص 73 - 82.
3. أويغن فينك: فلسفة نيتشة، ترجمة إلياس بديوي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1974، ص 04.
4. مولاي أبو بكر النجمي: آراء في السياسة والاقتصاد والوسائط الاتصالية، دار الآفاق العربية، بيروت، 2007، ص 19.
5. غالي شكري: سلامة موسى وأزمة الضمير العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص ص 53-54.
6. كارل ماركس وفريدريك انجلز: حول الدين، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الطليعة، بيروت، 1982.
7. أنظر جان ويليام لابيير: السلطة السياسيّة، ترجمة أحمد بديع، مؤسسة عويدات، بيروت، 1982.
8. هشام شرابي: مقدّمات لدراسة المجتمع العربي، الدار المتحدة، بيروت، 1984، ص ص 31 - 41.
9. فلاديمير سوكيانين، التحليل الاقتصادي لتاريخ الدولة العربيّة، ترجمة يحيى عزيز حنا، دار التقدّم موسكو، 1990، ص ص 17 - 23.
10. مهدي عامل: أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربيّة، الشركة العربية المتحدة للنشر، بيروت، 1978، ص 171.
11. نفس المرجع، ص 37.
12. باسم رعد العويد: التاريخ السوسيولوجي للدولة السلجوقيّة، دار المنارة، بغداد، 1977، ص ص 123 - 142.
13. نفس المرجع، ص 126.
14. Talcott Parsons: on the concept of political power; in « Proceedings of the American Society »; vol 107; n° 03; june 1963; p232.
15. Bertrand Russell: Power; A new social analysis Allen & Unirin; London; 1963; p13.

16. sur le plan de l'hégémonie financière; on peut proposer plusieurs ouvrages scientifiques qui traitent ce problème parmi ces ouvrages on trouve :

17. Richard W Lombardi: Le piège bancaire Edition Flammarion; Paris; 1985

18. Dans son ouvrage La théorie générale de l'emploi; de l'intérêt et de la monnaie (371 de l'édition 1982 de la Petite Bibliothèque Payot) Keynes suggère l'instauration d'une économie mixte basée sur l'intervention de l'Etat dans la vie économique a travers l'investissement pour lutter contre les dépressions et le chômage chroniques cette intervention doit être centralisée et permettre tous les arrangements et les compromis stabilisateurs avec l'initiative privée

19. Lahouari Addi : L'impasse du populisme; Editions ENAL; Alger; 1990

20. Michael Voslensky: La nomenklatura; Editions Pierre Belfond; Paris; 1980 : pp 394 –402 (12) ibid; p405.

21. 20 John Kenneth Galbraith: La science économique et intérêt général; Editions Gallimard; Paris; 1974; p09.

22. 16 voir Slimane Chikh : L'Algérie en Armes; ou le temps des certitudes; Casbah Editions; Alger; 1998

23. 21 Jean jacques rousseau : du contrat social; ENAG; Alger; 1995; p165.

